

العبادي: لا تراجع عن الإصلاحات.. ولا مظلة على أحد

محافظ الأنبار، حكمت سليمان، تحرير مديرية المرور العامة للمحافظة وحي الزيتون غربي الرمادي، مشيراً إلى أن القوات الأمنية وصلت إلى مشارف شارع 20 وسط المدينة. وأضاف سليمان أن «القوات الأمنية استطاعت الدخول إلى منطقة التأميم وإلى منطقة الملعب، جنوب الرمادي، وهناك معارك تدور داخل أحياء المنطقتين».

بدوره، أعلن قائد عمليات الأنبار، قاسم المحمدي، أن قوة تابعة لقيادة عمليات الأنبار وجهت ضربة صاروخية ومدفعية، وبإسناد من طائرات «التحالف الدولي» إلى مواقع تنظيم «داعش» في منطقتي البوعينة والبو بالي قرب الرمادي، ما أدى إلى مقتل 24 مسلحاً، بينهم انتحاريان وثلاثة قياديين في «داعش».

(الأخبار)

السياسية والوطنية ودعمه لخط المقاومة والممانعة. وبعد أقل من أربع وعشرين ساعة على إحالة البرلمان العراقي تقرير لجنة التحقيق في سقوط الموصل على البرلمان، أكد وزير الدفاع خالد العبيدي أن من وردت أسماؤهم

وزير الدفاع يحل القادة العسكريين المتهمين بسقوط الموصل على المحكمة العسكرية

في التقرير من القادة العسكريين سيحالون إلى القضاء العسكري، لافتاً إلى ضرورة الحساب على التقصير في أداء الواجب أو التخايل والانسحاب غير المبرر، فيما أوضح أن الإصلاح في خطواته الأولى وسيكتمل عبر صفحات قريبة. ميدانياً، أعلن المتحدث باسم

أمس، مع المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي، مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة والعالم.

وأكد المالكي خلال اللقاء أن المنطقة تواجه تحديات كبيرة تتطلب من الجميع التكاتف لمواجهة، موضحاً أن دعم إيران للعراق مهم في حربه ضد تنظيم «داعش».

وأشار إلى أن الشعب العراقي بجميع مكوناته نجح في رد الهجمة الإرهابية بفضل مقاتلي «الحشد الشعبي» والقوات الأمنية. من جانبه، شدد المرشد الأعلى على أهمية المحافظة على وحدة العراق أرضاً وشعباً، مبيّناً أن العراق يقف اليوم في خط المواجهة مع إرهاب لا يستهدفه فقط بل يستهدف المنطقة برمتها.

وجدد خامنئي مواقف إيران الداعمة للعراق، مشيداً بمواقف المالكي

العادل مهما كانت منزلته». ولفت العبدي إلى أن الإجراءات المتخذة لتقليص عدد الوزارات ودمج بعضها ببعض الآخر وإلغاء المناصب، «هي من أجل تقليل الترهل في مرافق الدولة وجعلها أكثر فاعلية»، مضيفاً أنها «ليست موجهة ضد كتلة يعينها أو لأشخاص محددين، ولا تعني أن أصحاب المناصب الملغاة متهمون بالفساد». وأشار العبدي إلى أن «العمليات العسكرية في الأنبار وصلاح الدين تسير وفق ما هو مخطط لها»، موضحاً أن «عصابات داعش» تتلقى ضربات قاصمة على أيدي مقاتلي الأبطال».

وفي السياق، قرر العبدي، أمس، إلغاء مواقع المستشارين في الوزارات «خارج الملاك» وتحديدها بخمسة مستشارين لكل رئاسة. على صعيد آخر، بحث رئيس الحكومة السابق نوري المالكي

حذر رئيس الحكومة العراقية حيدر العبدي أمس من أصحاب الامتيازات والفاستدين الذين يحاولون عرقلة العملية الإصلاحية بـ«خلط الأوراق وحرف المطالبات الشعبية عن هدفها الحقيقي»، مؤكداً أن لا تراجع عن الحزب الإصلاحية.

وشدد العبدي، خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس، الأولى للحكومة بعد تقليص عدد أعضائها بحضور جميع الوزراء الـ22، بحسب بيان صدر عن مكتبه، على أنه «ماض في الإجراءات والحزم الإصلاحية ولا تراجع عنها».

وحذر من «أصحاب الامتيازات والفاستدين الذين يحاولون عرقلة العملية الإصلاحية بخلط الأوراق وحرف المطالبات الشعبية عن هدفها الحقيقي»، مؤكداً أنه «لن يتردد في إحالة من نبئت تورطه في الفساد على القضاء لينال جزاءه

أزمة رئاسة كردستان تراوح مكانها رفض سياسي وبرلماني لقرار «الشورى»

الرئاسة قانونياً داخل البرلمان». وفي السياق، وصف عضو برلمان إقليم كردستان عن قائمة «التغيير»، أوميد محمد، قرار مجلس الشورى بـ«الحيلة غير القانونية». ورأى أن المسار قادته «أطراف لها مصلحة فيه (القرار النهائي)»، في إشارة واضحة إلى «الديموقراطي» الطامح إلى بقاء البرزاني في منصبه.

وقال أوميد محمد في حديث إلى «الأخبار» إنهم «يرفضون القرار وملتمزمون بأن تحل مشكلة كرسي الرئاسة داخل البرلمان».

في المقابل، تبدو الأوضاع خارج أسوار البرلمان مغايرة، خصوصاً في ظل ما خرج به اجتماع الأحزاب مساء أمس. ويحاول «الديموقراطي» حل المشكلة سياسياً، عن طريق عقد اجتماعات متتالية تشارك فيها جميع الأحزاب وتناقش مسألة الرئاسة. وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار» من داخل «الحزب الديمقراطي»، فقد قرر الحزب تقديم مشروع جديد خلال الاجتماعات المشار إليها، تدعو بنوده إلى الإبقاء على البرزاني رئيساً لعامين إضافيين محتفظاً بجميع صلاحياته، في مقابل إجراء استفتاء شعبي في وقت لاحق حول كيفية انتخاب الرئيس: في البرلمان أو في انتخابات عامة.

وأوضح مسؤول رفيع المستوى داخل «الديموقراطي» لـ«الأخبار»، أن «المشروع يتضمن دعوة لتشكيل مجلس وطني يناقش كل المواضيع العالقة بين الأحزاب ومناقشة صلاحيات الرئيس والنظام البرلماني».

وبينما تدور مجمل الأحاديث في توقيت بات يوصف بـ«الوقت الضائع»، تحدثت نائبة رئيس كتلة «الديموقراطي» البرلمانية، أمينة زكري، عن طموح حزبه لكسب ودّ الأحزاب الأخرى وحل المشكلة توافقياً. وأعلنت زكري في حديث إلى «الأخبار» أنه «في حال عدم التوافق على منصب كرسي الرئاسة، فإننا سوف نتمسك بقرار مجلس الشورى... الذي يعطي شرعية للبرزاني للاستمرار في منصبه».

البرلمان لمدة ستين يوماً.

البحث عن توافق؟

وقفت الأحزاب الأربعة الراضية للتمديد للبرزاني (الاتحاد الوطني وحركة التغيير والجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي) بوجه قرار مجلس الشورى لعدم قانونيته. وفي وقت كان قد قرر فيه البرلمان عقد جلسة استثنائية اليوم الأربعاء لمناقشة مشاريع قوانين تتعلق بتعديل قانون رئاسة الإقليم، إلا أن رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان، فؤاد حسين، ذكر مساء أمس، عقب انتهاء اجتماع الأحزاب، أن «الأحزاب المجتمعة اتفقت على تقديم طلب لبرلمان الإقليم بتأجيل الجلسة... وإتاحة فرصة أمام المفاوضات الجارية بين الأحزاب السياسية للتوصل إلى توافق سياسي».

وكان من شأن عقد جلسة البرلمان اليوم أن تشكل بداية أزمة جديدة وخائفة في الإقليم بسبب معارضة «الديموقراطي» لاتخاذها، وكان

يحاول «الديموقراطي» حلّ المشكلة سياسياً... أو يتجه للتمسك بقرار الشورى

قد قرر مقاطعتها. وشدد نائب رئيس البرلمان، جعفر امنكي، (حزب ديموقراطي)، في بيان رسمي أمس، على عدم قانونية الجلسة، معتبراً أن عقدها «قد يتسبب في تآزم الوضع أكثر».

وفي سياق السجال السياسي الذي فتح أبوابه قرار مجلس الشورى الأخير، شددت النائبة عن «الاتحاد الوطني»، كه شه دارا، على عدم قانونية القرار، داعية البرلمان، بصفته جهة مخولة، إلى التحقيق في شأن كيفية إصدار القرار من قبل مجلس الشورى. ورأت دارا في حديث إلى «الأخبار» أن «المجلس مؤسسة شورية، وقراراته لن تكون ملزمة»، مؤكدة أنه «يجب حسم موضوع



يعتبر منصب رئيس الاقليم شاغراً ابتداءً من يوم غد بموجب قانون الرئاسة (ارشيف)

والخبير القانوني، فاروق جميل، خالف بصورة أو بأخرى إعلان وزارة العدل أمس، مؤكداً أن قرار مجلس الشورى اتخذ بصورة «احتيالية»، كون نائب رئيس البرلمان أرسل الكتاب وليس من صلاحياته أن يطلب استشارة المجلس.

وأوضح جميل في حديث إلى «الأخبار» أنه «حسب القانون يقدم مجلس الشورى المشورة القانونية ولا تكون قراراته ملزمة إلا في حال قدم رئيس البرلمان ورئيس الإقليم معاً كتاباً رسمياً يدعو فيه المجلس ليكون حكماً بينهم في القضية المطلوب التحكيم فيها».

ولفت الخبير القانوني إلى أن منصب رئيس الاقليم يعتبر شاغراً بعد 20 آب الجاري بموجب قانون الرئاسة، ويتولى صلاحياته رئيس

17 الفقرات 6،8،7 من النظام الداخلي للبرلمان تنص على أن رئيس البرلمان له فقط صلاحية توجيه الكتب الرسمية». وأشار إلى أنه «خول لناثبه صلاحية توجيه الكتب الرسمية والطلبات إلى اللجان البرلمانية، والجهات ذات الصلة، وليس ممارسة الصلاحيات القانونية باسم البرلمان».

وشدد محمد على أن «برلمان كردستان الذي يعد المرجع الشرعي الوحيد لشعب كردستان، لم يطلب في أي وقت من الأوقات من مجلس الشورى التحكيم في مسألة رئاسة الإقليم». ولا تقتصر المشكلة على آلية مناقشة الموضوع من قبل مجلس الشورى، بل هناك مشكلة أخرى تدور حول أحقية تلك المؤسسة في حسم الأمور القانونية بصورة إلزامية. وزير العدل الأسبق في حكومة الإقليم

تتجه الأمور في إقليم كردستان العراق نحو مزيد من التآزم. تحديدًا في ملف الرئاسة. قبل يوم من انتهاء ولاية الرئيس مسعود البرزاني. وبعدها رفض برلمان الإقليم بقاء البرزاني في منصبه لعامين إضافيين. يتجه لعقد جلسة استثنائية تناقش مشاريع قانونية من شأنها تقليص صلاحيات رئيس الإقليم

أربيل - هستيار قادر

أثار قرار مجلس الشورى في إقليم كردستان أول من أمس، القاضي بتمديد ولاية الرئيس مسعود البرزاني لعامين إضافيين، ضجة سياسية، في ظل نفي رئيس البرلمان، يوسف محمد، إرسال أي كتاب رسمي إلى المجلس للتحكيم في مسألة الرئاسة. وتكمن المشكلة في أن الكتاب الذي استند إليه مجلس الشورى للتحكيم في قضية الرئاسة لم يرسله رئيس البرلمان، بل أرسله نائبه، جعفر امنكي، وهو عضو المكتب السياسي للحزب «الديموقراطي الكردستاني» بزعامة البرزاني.

وبرغم إعلان وزارة عدل الإقليم أمس أن «قرار مجلس شوري كردستان ملزم للجميع»، أرسل رئيس البرلمان كتاباً رسمياً إلى هذا المجلس يطعن في شرعية وقانونية الكتاب المرسل إليه من قبل نائبه.

وحسب الكتاب الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه، شدد رئيس البرلمان على أن «الكتاب الرسمي المرقم 20 في 13 آب الحالي، لم يصدر من رئاسة برلمان الإقليم»، موضحاً أن «المادة